جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول)

1. التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024م بعد مناقشته.
2. الاطلاع على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024م ومناقشتها.
3. الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في31 ديسمبر 2024م ومناقشته.
4. التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2025م.، والربع الأول من عام 2026م، وتحديد أتعابه
5. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2024م.
6. التصويت على تحويل رصيد الاحتياطي النظامي البالغ (288,469,599.40) ريال سعودي كما هو ظاهر في القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م إلى حساب الأرباح المبقاة.

تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة لشركة كيان السعودية عن العام المالي 2024م

يسر لجنة المراجعة بشركة كيان السعودية للبتروكيماويات (كيان السعودية) أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م والمتضمن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به اللجنة من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها وفقاً للائحة عملها المعتمدة من الجمعية العامة للشركة، وبما يتوافق مع المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

وتختص اللجنة بدراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة والتوصية بشأنها, بالإضافة الى التحقق من مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية, ومراقبة أعمال إدارة المراجعة الداخلية ومراجعة تقاريرها.

ومن جانب آخر، تتولى لجنة المراجعة دراسة تقارير إدارة الالتزام بشأن مستوى الالتزام بقواعد السلوك المهني التي تتضمن جملة من السياسات ذات العلاقة بتعزيز النزاهة والامتثال.

كما تقوم لجنة المراجعة برفع توصياتها الى مجلس الإدارة وفقاً للقواعد المنظمة لعملها وتتلقى المساندة والدعم المستمر من قبل مجلس الإدارة لتمكينها لأداء مهامها وواجباتها.

بناءً على ما تقدمت به الإدارة التنفيذية وكذلك ما تضمنته تقارير مراجع الحسابات الخارجي والمراجع الداخلي الصادرة خلال العام 2024م، تعتقد لجنة المراجعة أن الإدارة التنفيذية بالشركة قد حافظت على نظام فعّال للرقابة الداخلية، وأن نطاق وحجم عمليات المراجعة، ومناقشات لجنة المراجعة خلال الاجتماعات، وفرت للجنة أساساً معقولًا لهذا الرأي، آخذةً في الاعتبار أن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه، لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً حول فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة.